



شباط/فبراير 2025

موجز سياسات

الأثر الدولي لتغير أولويات مفهوم الشمول في السياسات الجندرية الأمريكية

الملخص التنفيذي

يمثل تراجع إدارة الرئيس ترامب عن السياسات الجندرية وخفض المساعدات الخارجية- بإجمالي يتجاوز 8 مليارات دولار- تحديات كبيرة أمام منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق الصحة الإنجابية، ومبادرات المرأة والأمن والسلام، إذ أدى وقف تمويل هذه البرامج إلى تهميش السياسات الشاملة الأمنية وإضعاف شبكات بناء السلام، مما أثار بشكل غير متناسب على الحركات الشعبية في الجنوب العالمي. ومع تحوّل السياسة الخارجية الأمريكية نحو العسكرة والأطر المحافظة، يجب على منظمات المجتمع المدني أن تتبنى نهجًا استباقيًا يتجاوز الاعتماد على الهياكل التقليدية للمساعدات الغربية. كما سيلعب تعزيز التعاون بين دول الجنوب- من خلال الشراكات الإقليمية، ونماذج التمويل البديلة، والتحالفات النسوية العابرة للحدود- دورًا حاسمًا في استدامة جهود العدالة بين الجنسين. كما يتعيّن على مجموعات المناصرة أن تتحرك لمواجهة السياسات التقييدية وتعزيز الأولويات التنموية المحلية. من جهة أخرى، يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات متعددة الأطراف مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، التدخل لسد الفجوات التمويلية وتعزيز البرامج المعنية بالتنوع الاجتماعي، كما أنّ الأوان لإعادة تصور جذرية لدور منظمات المجتمع المدني- لا بوصفها مجرد متلقٍ للمساعدات، بل من خلال كونها فاعلاً رئيسياً يستعيد استقلاليتها، ويؤثر في صنع السياسات، ويدفع نحو حلول مستدامة يقودها المجتمع لتحقيق العدالة بين الجنسين.

السياسات الجندرية تحت المجهر

مع عودة الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تعود السياسات الجندرية مجددًا إلى دائرة الضوء. ففي أيامه الأولى في المنصب، وقّع الرئيس بسرعة سلسلة من الأوامر التنفيذية التي تعد تراجعًا في التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين وحقوق الصحة الإنجابية. كما عملت هذه التوجيهات على إعادة توجيه أولويات التمويل الفيدرالي للمبادرات الجندرية، وتقلص التمويل المخصص لبرامج التنوع والمساواة والشمول وإمكانية الوصول (DEIA) ([البيت الأبيض](#)). ومع ذلك، فإن تأثير هذه السياسات لا يقتصر على الداخل الأمريكي فحسب، بل يمتد إلى ما هو أبعد من حدود الولايات المتحدة، لا سيما في المنطقة العربية، التي لعب التمويل الأمريكي فيها دورًا طويل الأمد في دعم مبادرات المساواة بين الجنسين.

وكانت الأوامر التنفيذية الأخيرة قد علّقت جميع برامج المساعدات الخارجية الأمريكية مؤقتًا لمدة 90 يومًا، وذلك حتى إجراء المراجعات لتقييم مدى توافقها مع أجندة الإدارة الجديدة. كما يلزم القرار الوكالات الفيدرالية بوقف تمويل البرامج التي تروج لما تسميه الإدارة "تطرف أيديولوجيا الجندر" ([البيت الأبيض](#)). ومع ذلك، فإن تأثير هذه القرارات لا يقتصر على البرامج الاجتماعية المتعلقة بالتنوع الاجتماعي فحسب، بل يهدد أيضًا مبادرات المرأة والأمن والسلام، التي لعبت دورًا حيويًا في دعم القيادة النسائية في مجالات منع النزاعات، والوساطة وجهود بناء السلام على مستوى العالم.

يؤدي تهميش السياسات الأمنية الشاملة للجندر وإضعاف شبكات بناء السلام المحلية إلى تعريض الاستقرار طويل الأمد وجهود منع النزاعات للخطر- وهو ما يتناقض على نحو مباشر مع الأهداف الأوسع للأمن القومي الأمريكي.

تأثير الاقتطاعات على المساعدات الخارجية الموجهة للأجندة الجندرية

تستعد المنظمات لتغييرات جوهرية في عملها مع اقتطاعات تتجاوز 8 مليارات دولار تستهدف البرامج الجندرية ومبادرات الصحة الإنجابية (AP News) كما وأكد وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو على نهج جديد، مشددًا على ضرورة أن تتماشى جميع نفقات المساعدات مع المصالح الوطنية. يتزامن هذا التحول مع إعادة هيكلة أوسع لأولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بالتركيز على المصالح الاقتصادية والأمنية على حساب برامج التنمية الاجتماعية.

وبالتالي، فإن التراجع عن المساعدات المتعلقة بالبرامج الجندرية لا يُعد مجرد قرار مالي، بل يمثل إعادة تعريف لدور أمريكا في دعم هذه القضايا على المستوى العالمي. ورغم أن الإنفاق على المساعدات لا يشكل سوى 1% من الميزانية الفيدرالية، إلا أن تزامب واصل انتقاده مع الإشارة إلى ضرورة منح الأولوية للمصالح الداخلية.

في ظل إدارة بايدن، حُصص مبلغ 68 مليار دولار للمساعدات الخارجية في عام 2023 لدعم مبادرات في 204 دولة. فعلى سبيل المقارنة، خصص الاتحاد الأوروبي 79.5 مليار يورو من خلال أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) للفترة من 2021-2027، الأمر الذي يعكس التزامه المستمر بالتنمية العالمية (المفوضية الأوروبية). ومع ذلك، فمن المتوقع أن تظل التزامات المساعدات طويلة الأمد لحلفاء مثل إسرائيل (3.3 مليار دولار)، ومصر (1.5 مليار دولار)، والأردن (1.7 مليار دولار) قائمة بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها على أجندة المرأة والأمن والسلام

في الوقت ذاته، تعزز الإدارة الحالية التوجه نحو سياسة خارجية تركز أولاً على الأمن، مع زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري، وهي الاستراتيجية التي تضغط على حلفاء الناتو لرفع ميزانيات الدفاع لديهم إلى ما لا يقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس أولوية واضحة للقوة العسكرية على حساب الجهود الدبلوماسية وبناء السلام (El Pais).

إن لهذا النهج العسكري تأثيرًا مباشرًا على أجندة المرأة والأمن والسلام والأمن (WPS)، إذ قد تُهمش السياسات الأمنية المستجيبة للفروقات بين الجنسين ما يحولها إلى قضية ثانوية لا رئيسية. وإذا ما جرى دمج مبادرات المرأة والأمن والسلام ضمن استراتيجيات الدفاع الأوسع دون تخصيص تمويل مخصص وضمائم واضحة، فقد تتعرض فعاليتها في تعزيز السلام الشامل والمستدام إلى خطر جسيم.

مشهد جديد

مع دخول هذه التحولات التمويلية حيز التنفيذ، تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال السياسات الجندرية المزيد من التقييد، فمن المرجح أن تدفع إعادة تخصيص المساعدات الأمريكية مجموعات المناصرة والمؤسسات الدولية إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة إضافة إلى تعديل استراتيجياتها للحفاظ على جهود تحقيق المساواة بين في المناطق المتأثرة.

ومع ذلك، فمن المهم الإقرار بعدم تعارض جميع المبادرات المتعلقة الجندرية مع أولويات الإدارة الحالية. ولذا، فقد تستمر بعض البرامج التي تتماشى مع الأهداف الأمنية والاقتصادية الأوسع في حصولها على الدعم، رغم أن نطاق هذا التمويل ما يزال غير مؤكد.

تداعيات عالمية أوسع

كثيرًا ما مثلت وكالات الأمم المتحدة المعنية بحفظ السلام وحقوق الإنسان واللاجئين أهدافًا متكررة لخفض الميزانية بقيادة الجمهوريين. خلال الولاية الأولى للرئيس ترامب، انسحبت الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وعلقت تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان والسلطة الفلسطينية (Politico). وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس بايدن أعادت بعض هذه المساهمات، فإن عودة الرئيس ترامب تشير إلى جهود متجددة لقطع الدعم عن منظمات مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والتي استنثيت بالفعل من التمويل الأمريكي بموجب تشريع وقّعه الرئيس بايدن في آذار/مارس 2023. كما أن الأمر التنفيذي الأخير للرئيس ترامب يفرض إعادة تخصيص الأموال نحو مبادرات تروّج لـ"قيم الأسرة"، مما يعزز الأدوار التقليدية ويركز على دعم البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تتماشى مع هذا النهج.

يعتمد الأردن، أحد الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة في المنطقة، على المساعدات الأمريكية لدعم مختلف برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد ساهم التمويل الأمريكي في دعم منظمات المجتمع المدني الأردنية، وتقديم منح لتمكين المرأة اقتصاديًا، وتعزيز مبادرات المساواة بين الجنسين في التعليم. ومع ذلك، تهدد إعادة توجيه الأموال هذه الجهود، مما يفرض على المنظمات المحلية البحث عن مصادر تمويل بديلة وإعادة تقييم استراتيجياتها. ومع استعداد الأردن ودول عربية أخرى لهذه التغييرات، يجب على الجهات الفاعلة أن تجهز نفسها لفترة من إعادة الهيكلة المالية والتكيف الاستراتيجي.

كما يتعين على منظمات المجتمع المدني تنويع مصادر تمويلها، والتعاون مع شركاء جدد، وتعزيز الجهود الشعبية لضمان استمرار زخم الإنجازات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. كما قد يحتاج المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة، إلى التدخل لسد الفجوات التي ستخلفها التحولات في السياسة الأمريكية.

التغير في أوليات الشمول في السياسات الجندرية عبر الإدارات

لفهم المسار الحالي للسياسات، من الضروري إلقاء نظرة على الإدارات الأخيرة ونهجها المتباين تجاه قضايا النوع الاجتماعي.

1. الإدارة الأولى للرئيس ترامب (2017-2021)

خلال ولايته الأولى، دفع ترامب بسياسات محافظة بشأن النوع الاجتماعي، مع خفض التمويل والتأكيد على نهج قائم على التعريف البيولوجي للجنس، وتضمنت أبرز الإجراءات في هذا الخصوص ما يلي:

إدارة الرئيس ترامب الأولى (2017 - 2021)

- ألغى حماية الباب التاسع (Title IX) التي تم إقرارها في عهد أوباما
- أعاد العمل بـ "قاعدة تكميم الأفواه العالمية" المتعلقة بخدمات الإجهاض
- حظر خدمة المتحولين جنسيًا في الجيش
- خفّض المساعدات الخارجية المخصصة لقضايا النوع الاجتماعي

2. إدارة الرئيس بايدن (2021-2025)

اتبع الرئيس بايدن نهجًا مغايرًا تمامًا، حيث وسّع نطاق الحماية والتمويل:

إدارة الرئيس بايدن (2021 - 2025)

- أعاد السماح بالخدمة العسكرية للأشخاص المتحولين جنسيًا وحماية الباب التاسع (Title IX)
- وسّع سياسات التنوع والمساواة والشمول (DEI) عبر الوكالات
- زاد من تمويل الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين
- أكد الالتزامات العالمية بالمساواة الجندرية

3. الإدارة الثانية للرئيس ترامب (2025 - حتى الآن)

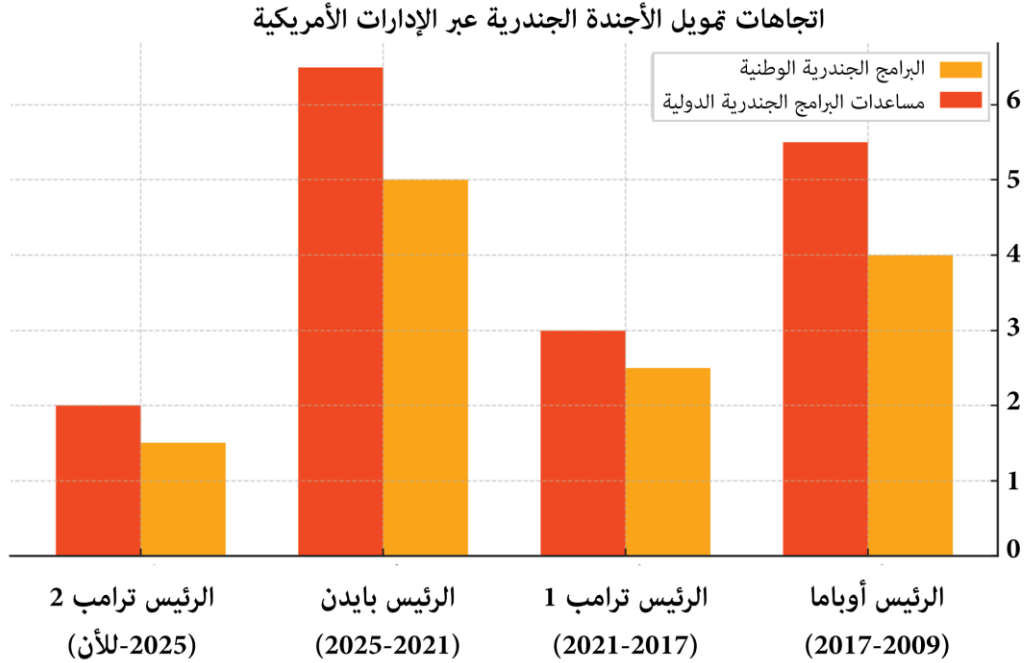
تميزت الولاية الثانية لترامب بالعودة إلى السياسات المحافظة بشأن النوع الاجتماعي، مع تراجع كبير في الأجندة الجندرية (Brookings)، وأبرز الإجراءات في هذا الصدد:

إدارة الرئيس ترامب الثانية (2025 - حتى الآن)

- حدد النوع الاجتماعي بشكل صارم بناءً على الجنس البيولوجي
- خفّض التمويل الفيدرالي والدولي المتعلق بالنوع الاجتماعي
- أعاد فرض قيود على الحقوق الإنجابية
- ألغى جهود التنوع والمساواة والشمول وإمكانية الوصول (DEIA) في المؤسسات

اتجاهات تمويل الأجندة الجندرية عبر الإدارات الأمريكية

يوضح المخطط أدناه الاتجاهات في تمويل الأجندة الجندرية عبر الإدارات الأمريكية الثلاث الأخيرة، مع التركيز على تمويل البرامج الوطنية والمساعدات الدولية في آن معاً.



الملاحظات الرئيسية:

1. إدارة الرئيس ترامب الأولى (2017-2021):

- كان تمويل البرامج الوطنية الجندرية منخفضًا نسبيًا، حيث بلغ حوالي 2.5 مليار دولار، مما يعكس التحولات السياسية التي قللت من أولويات المبادرات الخاصة بالمساواة الجندرية داخليًا.
- كان تمويل المساعدات الدولية أعلى قليلًا، حيث بلغ 3.0 مليار دولار، رغم أن هناك تخفيضات في مجالات مثل الصحة الإنجابية وحقوق مجتمع المثليين عالميًا.

2. إدارة الرئيس بايدن (2021-2025):

- زيادة كبيرة في التمويل لكل من البرامج الوطنية (5.0 مليار دولار) والدولية (6.5 مليار دولار)، مع التركيز على المساواة الجندرية، والصحة الإنجابية، والسياسات الشاملة ضمن إطار DEI (التنوع، والمساواة، والشمول)
- بُدلت جهود لاستعادة التمويل للمنظمات المتأثرة بالتخفيضات السابقة، لا سيما في مجالات الصحة الإنجابية العالمية ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي.

3. إدارة الرئيس ترامب الثانية (2025 - حتى الآن):

- شهد تمويل المبادرات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي انخفاضًا حادًا إلى 1.8 مليار دولار، مما يعكس التحول نحو سياسات أكثر تحفظًا تركز على الأدوار التقليدية للجنسين.
- كما جرى تقليص التمويل الدولي ليصل إلى 2.0 مليار دولار، مع إعادة فرض القيود على البرامج المتعلقة بالصحة الإنجابية والشمول الجندري، بما في ذلك إعادة تفعيل قاعدة التقييد العالمية (Global Gag Rule)

تشير هذه الاتجاهات إلى نمط متكرر من الدعم المتقلب للبرامج الجندرية، مع زيادات كبيرة في ظل القيادة الديمقراطية واقتطاعات تحت الإدارات الجمهورية.

ما هو قادم: التوقعات والتحديات بالنظر إلى التوجهات السابقة

في السنوات القادمة، يمكن توقع ما يلي:

- انخفاض التمويل: ستواجه المنظمات التي تدعم الصحة الإنجابية وحقوق المرأة ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي نقصًا في التمويل، وقد يتم توسيع قاعدة حظر التمويل العالمية، مما يحد من المبادرات الصحية الدولية.
- التراجع في السياسات: من المحتمل أن تواجه السياسات المتعلقة بالتنوع والمساواة والشمول (DEI) تراجعًا مستمرًا، مما يؤدي إلى تقليص الدعم المؤسسي للإدماج الجندري.
- قد تتعرض الحماية بموجب المادة التاسعة (Title IX) لمزيد من الاقتطاعات.

- **توتر العلاقات الدولية:** قد يؤدي الموقف الصارم للولايات المتحدة إلى خلق احتكاك مع الحلفاء الملتزمين بالسياسات الجندرية التقدمية وقد يؤثر ذلك على البرامج الجندرية التي تقودها الأمم المتحدة.
- **استجابة المجتمع المدني:** من المرجح أن تتحرك جماعات المناصرة لمواجهة تخفيضات التمويل من خلال التحديات القانونية والحملات الشعبية.

الخلاصة

إن المشهد الجيوسياسي المتغير المحيط بسياسات الولايات المتحدة ليس مجرد لحظة أزمة -بل هو أيضًا فرصة للمجتمع المدني، خاصة في المنطقة العربية، لإعادة التفكير في الاستراتيجيات واستعادة القدرة على تشكيل أولويات التنمية. يبرز التركيز المستمر على السياسات التمويلية المقيدة التفاوتات المستمرة المتأصلة في هياكل المساعدات العالمية، مما يعزز الحاجة إلى تبني مناهج غير استعمارية تضع الجهات الإقليمية في صميم عمليات اتخاذ القرار. ورغم أن التراجع في مبادرات حقوق المرأة يمثل عدة تحديات، فإنه يُلزم المجتمع المدني أيضًا بإعادة تصور دوره بعيدًا عن الاعتماد على المساعدات الأمريكية. تظل لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة (CSW69) مساحة حاسمة لتعزيز الأصوات المحلية، والدعوة إلى بدائل سياسية، وبناء تحالفات عبر المناطق. يجب على منظمات النساء استغلال هذه المنصة لا لمواجهة السرديات المقيدة فقط، بل أيضًا لقيادة حوار عالمي يُعطي الأولوية لأهداف التنمية المحددة محليًا على الأطر المفروضة من الخارج.

استنادًا إلى الفكر النسوي اللامركزي، وخاصة أعمال العلماء مثل تشاندرا موهانتي وماريا لوغونيس، فمن الضروري أن تقاوم جهود المناصرة فرض النماذج الجندرية التي تركز على الغرب، وأن تبرز المعرفة والتجارب المجتمعية المحلية. وهذا يعني التحول من موقف تفاعلي - أي مجرد الرد على التراجع في السياسات - إلى نهج استباقي يؤكد على نماذج تمويل بديلة، ويقوي التعاون بين الجنوب والجنوب، ويبني شراكات مستدامة تتجاوز التبعيات التقليدية من المانحين.

التوصيات

للمضي قدمًا، يجب إعطاء الأولوية للاستراتيجيات التالية:

- التفاعل مع الآليات الإقليمية والمتعددة الأطراف لتقليل الاعتماد على المساعدات الأمريكية وبناء شبكات تمويل ومناصرة سياسية مستدامة.
- تعزيز التحالفات المحلية لضمان أن تقود الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المنطقة العربية الخطاب حول أولويات التنمية بدلاً من الرد على التغيرات السياسية الخارجية.
- الدعوة إلى الالتزامات السياسية في لجنة وضع المرأة (CSW) وما بعدها من خلال تمركز المعرفة الإقليمية ومواجهة الأساليب الهرمية في معالجة قضايا النوع الاجتماعي والتنمية.
- تعميق التحالفات الاستراتيجية مع الشركاء غير الغربيين، بما في ذلك الشبكات النسوية الإفريقية واللاتينية والأمريكية الآسيوية، لإنشاء مسارات تمويل ومناصرة جديدة تتجاوز التبعيات الموروثة من عصر الاستعمار.

لا بد من اعتبار تحولات سياسة الخارجية الأمريكية بمثابة جرس إنذار للمجتمع المدني للمطالبة باستقلاله ورفض الأطر التي لا تعكس الواقع المحلي، كما يجب أن تكون محلية العمل الإنساني هي جوهر هذا التحول، مما يضمن أن تكون أجنـدات التنمية من تصميم المتأثرين بها مباشرة بدلاً من أن تفرضها القوى الخارجية، ويمكن لمنظمات النساء استعادة سلطة اتخاذ القرار وإعادة تعريف الحوارات العالمية حول التنمية. يجب أن تبنى العدالة الجنـدية على المعرفة المحلية، والاحتياجات السياقية، والأولويات الإقليمية، لا على الأطر المفروضة. صحيح أن الطريق إلى الأمام معقد، لكنه يمثل أيضًا لحظة حاسمة لاستعادة القدرة على التأثير، وتعزيز الصمود، وتشكيل مستقبل تحدد فيه الحركات النسوية مساراتها نحو العدالة والمساواة من خلال الحلول المجتمعية.

